مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الفدرالية في الفكر السياسي المعاصر
اسم الكاتب: م.م. عباس لطيف كريم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7817
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i29.160

TJFPS
ISSUE 29

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

الفدرالية في الفكر السياسي المعاصر

"Federalism in contemporary political thought"

Abbas Latif Karim [a]
[a] Iraqi University /College of Law and Political Science

م.م. عباس لطيف كريم [a] *
[a] الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 10\4 2022
- Accepted 17 \7\2022
- Available online 30\9\ 2022

Keywords:
- federation
- Administrative decentralization
- Territories
- democracy

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The civilized world, especially after the Second World War, tended to expand the base of democracy in most regimes and to introduce decentralized administration, or rather to federalism in the exercise of governance over its people.

The hallmark of the era is democracy, the rule of law, equality in rights and duties, and totalitarian rule has become shunned by peoples regardless of the justifications, especially in pluralistic societies, where several solutions have been proposed to the crisis of coexistence and protection of minorities, some of which were based on international guarantees and others on internal guarantees stemming from the adoption of federalism The structure of the state, and the adoption of the federal system has received increasing attention around the world during the second half of the last century, as there are now more than (24) countries in which the basic features of the federation are clear, and the distinguishing feature of this popularity that federalism is witnessing in the world at the present time , is that the application of federalism has taken very diverse patterns and new and innovative forms have emerged with it, and the political reasons for the existence of the federal system lie in the reconciliation achieved by this system between two contradictory tendencies: unity and difference or diversity, by ensuring coexistence between two types of interests: public interests For the group of the united group, and the special interests of the constituent elements of this group, because it is a system that aims to satisfy the general needs of the whole united group, and is entrusted with it This task is left to the federal

*Corresponding Author: Assistant teacher: Abbas Latif Karim, E-Mail: abbas_20082@yahoo.com, Tel : xxx
.Affiliation: Iraqi University College of Law and Political Science

authorities, but at the same time he leaves it to his regional units to satisfy the needs that may differ from one unit to another.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 10\4\2022

القبول: 17\7\2022

النشر :30\9\20221

الكلمات المفتاحية:

- الفدرالية
- اللامركزية الإدارية
- الأقاليم
- الديمقراطية

الخلاصة : اتجه العالم المتحضر سيما بعد الحرب العالمية الثانية الى توسيع قاعدة الديمقراطية في اغلب أنظمة الحكم والى الاخذ بالإدارة اللامركزية او بالأحرى الى الفدرالية في ممارسة الحكم على شعوبها.

ان سمة العصر هي الديمقراطية وسيادة القانون والمساواة في الحقوق والواجبات، والحكم الشمولي أصبح منبوذاً من قبل الشعوب مهما كانت التبريرات، سيما في المجتمعات التعددية حيث طرحت حلول عدة لازمة التعايش وحماية الأقليات، بعضها ارتكزت على ضمانات دولية والبعض الاخر على ضمانات داخلية نابعة من اعتماد الفدرالية بنية للدولة، وقد نال تبني النظام الفدرالي اهتماماً متزايداً في انحاء العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث يوجد في الوقت الحاضر أكثر من (24) دولة تتضح فيها المعالم الأساسية للاتحاد الفدرالي، والسمة المميزة لهذا الرواج الذي تشهده الفدرالية في العالم في الوقت الحاضر ، هي ان تطبيق الفدرالية قد اتخذت أنماط شديدة التنوع وبزغت معها اشكالاً جديدة ومبتكرة ، وتكمن الأسباب السياسية لوجود النظام الفدرالي في التوفيق الذي يحققه هذا النظام بين نزعتين متناقضتين هما: الوحدة والاختلاف او التنوع، وذلك من خلال تأمينه التعايش بين نوعين من المصالح: المصالح العامة لمجموع الجماعة المتحدة ، والمصالح الخاصة للعناصر المكونة لهذه الجماعة ، لأنه نظام يهدف الى اشباع الحاجات العامة لعموم الجماعة المتحدة، ويعهد بهذه المهمة الى السلطات الاتحادية ، ولكنه في الوقت نفسه يترك الى وحداته الإقليمية اشباع الحاجات التي يمكن ان تختلف من وحدة الى أخرى.

المقدمة

ان الدول المعاصرة عادة ما تضع تقسيما يسهل عليها ادارة البلاد والسيطرة على الموارد والازمات ومعالجة المشاكل الناجمة عن التركيبة الأثنية او الطبقية او القومية او السعة الجغرافية او التداخل الديمغرافي في دول الجوار ، لذا تلجا غالبية الدول لتقسيم او هيكلية إدارية لاغراض سياسية اقتصادية اجتماعية عبر وحدات إدارية تسمى بأسماء مختلفة مقاطعة محافظة ولاية قضاء ناحية وفى أكثر الدول تتصاعد هذه الوحدات من حيث الوظيفة والمسؤولية من الصغيرة الى الكبيرة على شكل هرمي، وكل وحدة في هذا النظام الهرمي عبارة عن منطقة منظمة سياسيا تختلف مساحات هذه الوحدات وعددها وعلاقتها بالدولة والوظيفة التي تؤديها. ولذلك فان لكل نظام اداري اهداف ورغبات قومية او وطنية يجب ان يؤديها للدولة فاذا لم تنسجم التقسيمات الإدارية مع

تلك الاهداف فقد يحدث خلاف في جسم الدولة ويصبح النظام الاداري عامل ضعف يجب تعديله او تكييفه ليناسب الاهداف.

ومن الصعب الحكم على النظام الاداري في دولة من الدول والاخذ به على انه النظام المثالي لان لكل دولة ظروفها الاجتماعية والمحلية وتقاليدها الخاصة بها كما ان لكل دولة ظروفها الاقتصادية والسياسية وهذه الظروف التي تحدد النظام الاداري والحكومي الذي تتبناه الدولة[1].

كما يؤدي الظرف الدولي والاقليمي والتحالفات الدولية دورا بارزا في تكييف النظام فضلا عن الجماعات الأثنية والوعي الجمعي المكون للمجتمع السياسي (الدولة)، وكذلك درجة التماسك او تنافر تلك الجماعات وبالتالي شكل ممارسة السلطة والنظام.

هناك ثلاث طرق اساسية لدى اولئك الذين بيدهم السلطة او القوة وهي: الاقناع، تقديم فوائد مادية والعنف، وقد يكون أكثر اثرا بطريقة اساسية لضمان القوة لمدة طويلة طالما انه يدفع الجماعات الحاكمة لتعزيز وتوسيع السيادة على أكبر عدد من المحكومين اما الطريقة الاكثر كفاءة كقاعدة سليمة وصحيحة ومستدامة فهي الاقناع ولكن الاشكال الثلاثة لاستعمال القوة موجودة دائما في جميع اشكال انظمة الحكم وادارة الدولة[2].

اشكالية البحث:

لا شك ان هناك مشكلة عامة للباحثين في العلوم السياسية وهي (عدم التمييز بين ثلاث مفاهيم: الدولة الموحدة والدولة الكونفدرالية والدولة الاتحادية) ...

وعليه جاء بحثنا لإزالة الخلط والتمييز بين تلك المفاهيم بأسلوب أكاديمي على ضوء النظم السياسية والفكر السياسي المعاصر.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان الاشكاليات التي اثيرت وتثار حول الفدرالية والتي يرتبط بعضها بالظروف التي مر بها المجتمع العراقي يرجح الافتراض القائل ان مستقبل العراق وعلى المدى الزمني المنظور والمتوسط سيظل في صراع ما بين مؤيد ومعارض لفكرة الفدرالية

(1) ناجي محمد عبد الله، عباس لطيف كريم، مستقبل النظام الفدرالي في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 15-16، دار المحجة للنشر والتوزيع، بيروت، 2015. ص124.

(2) منتدى الاتّحادات الفدراليّة، الخيارات الفدراليّة وغيرها من الوسائل للتّوفيق بين المجموعات المتنوّعة، كندا،2015، ص6.

الامر الذي يرجح ان يكون هذا البلد ساحة واسعة لمزيد من التوترات نتيجة التباين في فهم الفدرالية ويرتبط هذا التباين بتعارض المصالح التي سينطلق منها شركاء العملية السياسية ، وعلى ذلك ستكون هذه الدراسة بمثابة محاولة للإجابة على مجموعة من التساؤلات منها: لماذا اختيار الفدرالية؟ وهل يمكن تطبيق الفدرالية في العراق؟ والى اي مدى ستسهم عملية ترسيخ العملية الديمقراطية في نجاح الفدرالية في العراق؟

منهجية البحث:

تم الاعتماد أكثر من منهج في هذ البحث طبقاً لطبيعة العلوم السياسية المعاصرة مع تركيزي على المنهج التحليلي النظمي إضافة الى المنهج المقارن.

المبحث الأول

انواع الدول في الفكر السياسي المعاصر

تنقسم الدول من حيث تكوينها الى دول بسيطة ودول مركبة، ومن حيث السيادة الى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة و دول معدومة السيادة[1].

اما من حيث فلسفة الدولة وشكلها الدستوري ونمط الاندماج السياسي والفكري والجغرافيا السياسية فتنقسم الى: الدولة الموحدة والدولة الاتحادية و هناك فرق كبير بين الاثنين، ان الفكرة الجوهرية التي تميز النظامين تكمن في طريقة توزيع القوة او السلطة في النظام الموحد تكون الحكومة المركزية هي السلطة الوحيدة التي تعزز صلاحيات الوحدات الإدارية ضمن حدودها وهي التي توزع مسؤوليات هذه الاقسام، ولذلك فان هذه التقسيمات تمثل السلطة المركزية و تكون صورة مصغرة او وكيلة لها، في هذا النظام تمارس الحكومة المركزية قوتها وسلطتها بصوره متساوية على جميع اقسام واقاليم الدولة[2].

ومن اهم مميزات النظام الوحدوي (الدولة الموحدة) هي المرونة في السيطرة الممنوحة للحكومة المركزية في اوقات الازمات، فمثلا نجد ان السلطة المركزية يمكنها في سهولة ان تتحمل مسؤولية خلافات المواقف وتقلص او توسع مسؤوليات الوحدات التابعة لها كما يمكن ان تصل على جميع الوحدات وتتمتع بدرجة عالية من القوة لمواجهة الازمات. ومن هذه الناحية ينتقد النظام الوحدوي على اساس انه قد يتعرض لخطر المركزية الشديدة. والمفروض ان نجد ان الدولة الموحدة تتصف بدرجة عالية من التجانس بين السكان من حيث الروابط التاريخية والعرقية واللغوية والدينية والاجتماعية كما انها تكون على الاغلب محتشدة الشكل ولها مركز نشأة واحد وكثيفة السكان وتتمتع بسهولة الحركة بين اقاليمها اضافة الى انها على الاكثر من الدول ذات التاريخ الطويل التي وصلت الى درجة النضج والاستقرار السياسي[3].

---

(1) قحطان احمد سليمان، الوجيز في علم السياسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص20.

(2) للمزيد من التفصيل ينظر: غانم محمد صالح، الدولة الموحدة والدولة الاتحادية (الفدرالية)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، 2009، بغداد، ص17.

(3) للمزيد من التفصيل ينظر: حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي، بيروت 2019، ص67.

اما في النظام الاتحادي: فنرى ان لكل حكومة محلية في اقليم او في ولاية او في محافظة درجة من القوة او السيطرة مضمونة بالدستور ومصانة، ولذلك فليس في امكان الحكومة المركزية ان تتدخل في مسؤوليات ووظائف هذه الحكومة المحلية، وان كلا من الحكومة المركزية (الاتحادية) والحكومة المحلية (إقليم او ولاية) تأخذ قوتها من الدستور الاتحادي[1].

وهذا بدون شك ضمان ضد المركزية الشديدة التي تتصف بها الحكومة الوحدوية، ففي النظام الوحدوي تأخذ بما يسمى (تركيز السلطة) اما في النظام الاتحادي فيسود ما يسمى (توزيع السلطة). غير ان هذا التوزيع للسلطة يسمح للحكومة المركزية ان تمثل جميع الوحدات الإدارية عندما تكون هناك مصالح مشتركة في الدفاع والشؤون الخارجية والمواصلات في توزيع الثروة حسب الحجم السكاني وحسب ما ينص علية الدستور الاتحادي، في حين لكل وحدة ادارية سواء كانت اقليم او ولاية او محافظة او مقاطعة او عاصمة حاكم او رئيس وميزانية خاصة وتمثيل في العاصمة الاتحادية التي تسهم في قضايا الاتحاد[2].

ومن البديهي القول ان يستوعب هذا النظام الاختلافات بين سكان الدولة الحضارية والقومية والأثنية والقضاء والتقليل من قوى التفكك في جسم الدولة. الاتحاد بهذا المفهوم: يعني التعاقد والتعايش الداخلي بين عدد من الجماعات البشرية المتباينة، ومن الطبيعي ان يناسب النظام الاتحادي الدولة الواسعة المساحة والقليلة السكان ذات الشكل المجزأ او تلك التي تتصف بتركيزات سكانية معزولة بعضها عن بعض و لها اكثر من مركز نشأة واحدة واكثر من قلب واحد وتعاني من التفكك وعدم التجانس[3].

ومن الجدير بالذكر ان الشيء المهم هو ليس ما هو مكتوب بدستور الدولة ونظام حكمها وادارتها لكن الاهم هو كيفية وامكانية تطبيق ما هو منصوص عليه بمواد الدستور، غالبا ما توصف فرنسا بانها (وحدوية

(1) ينظر: لطيف كريم محمد، العراق بين الفدرالية وشبح التقسيم، مجلة حمورابي، العدد 9، 2014، ص96.

(2) إسماعيل الغزال، القانون الدستور والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،1993،ص27.

(3) عباس لطيف كريم، الفدرالية في العراق دراسة في تجربة إقليم كردستان بعد عام 2003، ط1، مركز كردستان للدراسات، أربيل، 2016، ص44.

المركز) لكنها في الواقع تتصف في كثير من الخصائص (الاتحادية) منها ان كل مقاطعة لها قوانينها وتقاليدها التاريخية ودرجة عالية من الاقليمية. كما ان هناك اختلافات ظاهرية بين الدول الاتحادية (الفدرالية)، فدستور الاتحاد السوفيتي السابق هو اتحادي أكثر من دستور الولايات الأمريكية لأنه يحتوي على مواد تتضمن حق الانسحاب من الاتحاد[1]. كما ان بعض الدول الاتحادية (الفدرالية) اشد مركزية من بعض الدول الوحدوية (الموحدة) من حيث التطبيق الفعلي، وهناك تصنيفات للدولة الموحدة والدولة الاتحادية يمكن عرضها كما يلي:

1- تصنيف الدولة الوحدوية حسب مركزيتها:

أ-مركزية: وهذا الصنف يمثل معدل دولة الوحدة، فهي ليست شديدة الى درجة الاستبداد ولا مركزية ضعيفة الى درجة التفكك ومن هذه الدول السويد، والنرويج والدنمارك وفرنسا واليابان.

ب- عالية المركزية: تشكوا هذه الدول من شدة الانقسامات الداخلية وعدم التجانس بين السكان بحيث تصل الدول الى درجة التدهور، وكذلك تواجه هذه المشاكل او الفوارق بالسيطرة الحكومية المركزية العالية كإيران والبرتغال واسبانيا وغالبية الدول العربية.

ج- دول مكيفة: وهي التي تتصف بأنظمة قابلة للتعديل في اتجاه اللامركزية وتتمثل بالدول المتعددة القلوب على الاغلب مثل المملكة المتحدة كانت انجلترا ولندن وكلاسيكو. وهناك عدة اقاليم متميزة عن بعضها مثل ويلز واسكتلندا والستر[2].

اما التصنيف التقليدي للدولة الاتحادية فيمكن اختصاره بما يلي:

- الاتحاد الشخصي.
- الاتحاد التعاهدي او الحقيقي.
- الاتحاد الكونفدرالي.
- الدولة الاتحادية (الفدرالية).

(1) معاهدة إنشاء الاتحاد السوفيتي،2021، ويكبيديا الموسوعة الحرة ،https://ar.wikipedia.org/wiki/

(2) ينظر: حميد حنون، مصدر سابق، ص96.

ان ما يهمني اكثر هو الشكل الرابع من الدول الاتحادية الا وهو الاتحاد الفدرالي اذ يتكون هذا الاتحاد من اتفاق دولتين او اكثر بمقتضى دستور على اقامة اتحاد دائم فيما بينهما ثم تمثله حكومة مركزية هي حكومة الاتحاد، تباشر حدود اختصاصاتها وسلطتها على جميع الاقاليم او حكومات الدول الداخلية في هذا الاتحاد[1].

وفي الواقع ان هذا الشكل من الاتحاد (Federation) يتضمن وجود سيادتين تعملان الى جنب وهما (السيادة العامة والسيادة الإقليمية) كل منهما مفصولة او مستقلة عن الاخرى وكل منهما تعمل على مجالها الخاص ويتمثل ذلك في الوقت الحاضر بالاتحاد الامريكي وكذلك الاتحاد الاسترالي والاتحاد الكندي[2].

وقد دخل تطور معاصر على هذا النوع من الاتحاد وهو (مفهوم الاتحاد التعاوني) او (اتحاد التضامني) الذي بموجبه اصبح هناك كثير من التداخل في وظائف ومسؤوليات الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية وذلك يتجه للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء الدولية او المحلية، وبهذا الاسلوب حل التعاون محل الفصل بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، (مصالح محلية أو إقليمية متميزة) يتم منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية لاعتبارات إقليمية أو محلية، يجد المشرع أن من الأفضل أن تباشرها هيئات محلية معنية وإسناد إدارتها إلى سكان هذه الوحدات أنفسهم، ولاشك أن سكان هذه الوحدات أدرى من غيرهم بواجباتهم وأقدر على إدارة هذه المرافق وحل مشكلاتها[3].

كما أن هذا الأسلوب يمنح الإدارة المركزية فرصة التفرغ لإدارة المرافق القومية، ويتم تحديد اختصاصات الهيئات المحلية بقانون ولا يتم الانتقاص منها إلا بقانون آخر، وهي تشمل مرافق متنوعة وتتضمن كافة الخدمات التي تقدم لسكان الوحدات المحلية كمرفق الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء، وغيرها[4].

---

(1) هارولد زنيك، نظام الحكم والسياسة في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة محمد صبحي، 1958، ص200-202.

(2) Endrson William، The national government of the united states، New York، 1941، p.301.

(3) رونلد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، ت/ غالي برهومي، ومها البســـطامي ومها تكلان طبعة خاصة، كندا، 2009، ص77.

(4) حمدي القبيلات، القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2008 ، ص123 .

ولما كان اعتماد متبادل فان فلسفة المفهوم الاتحادي ما زالت تمثل عدم خضوع أحد المستويات للآخر ، بل هناك تنسيق في السلطة وبين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وتنحصر امور مهمة بيد الدولة المركزية وهي[1]:

أ- التمثيل الدبلوماسي الخارجي (وزارة الخارجية).

ب- القوات المسلحة (وزارة الدفاع والشرطة الاتحادية والامن العام والمخابرات).

ج- الامور المالية (وزارة المالية والموارد المالية والثروة النفطية..) وتوزيع الثروة حسب نسبة السكان.

د. العملة الموحدة والجنسية الواحدة والهوية الوطنية الموحدة.

وما عدا ذلك فهو من صلاحيات الاقاليم الخاضعة للدولة المركزية. و اذا حصل خلاف ذو صبغة قانونية او دستورية او حصل نوع من تنازع القوانين بين السلطات المحلية والاتحادية اقصد المركزية فان حلها رهن بعرضها على المحكمة الاتحادية (الفدرالية)، ويترتب على قيام الاتحاد (الفدرالي) النتائج الاتية[2].

1-تنازل الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها الى الدولة الاتحادية او السلطة الاتحادية التي تضم جميع الدول الاعضاء او الاقاليم والتي تعتبر اعلى منها جميعا وتنشأ في الدولة الجديدة سلطتان: سلطة الحكومات الاتحادية وهيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وسلطة الحكومات المحلية التي تكون لها مؤسسات مشابهة للأولى ولكن خاضعة لها اي للحكومة الاتحادية.

2- تتولى الدولة الاتحادية اداره العلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي مع الدول الاخرى في المحيط الدولي وبذلك تعتبر الدولة الاتحادية شخصا من اشخاص القانون الدولي.

(1) عبد المنعم احمد أبو طبيخ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفدرالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009، ص 102.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفدرالية، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، المتنبي، ص54-57.

فاذا كان ما تقدم فيه انواع الدول في الفكر السياسي وكذلك مفهوم الفدرالية (الاتحادية) وصلاحياتها ضمن المفهوم الفدرالي الاتحادي فما هي دوافع الفدرلة في الفكر السياسي المعاصر. هذا ما سنتناوله في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

دوافع الدولة الفدرالية (الاتحادية) في الفكر السياسي المعاصر

ان دوافع الاتحاد (الفدرالية) كثيرة ومتنوعة و ان هدفها النهائي هو الوصول الى درجة معينة من القوة الداخلية والتأثير الخارجي ويمكن اجمال هذه العوامل والدوافع والاهداف بما يلي[1]:

1- تقدم الفدرالية الى الجماعات ذات الاهتمامات الإقليمية او الاثنية او الثقافية طريقة للتمتع (بالأفضل في كلا العالمين) ليست الدولة الفدرالية متزعزعة من الدول المستقلة، بل انها دولة واحدة تضم عدداً من الوحدات المكونة التي يؤدي كل منها ادواره ومسؤولياته المحددة دستورياً. لعل اهم حسنات هذا النظام هي انه يتيح للدولة البروز ككيان اقتصادي داخلي كبير نسبياً، وأداء دور مهم على المسرح العالمي مع المحافظة على المرونة اللازمة لتكييف خدمات حكومية إقليمية بهدف الإيفاء بحاجات اقتصادية واجتماعية خاصة[2].

2- قد يكون الاتحاد من اجل الحصول على فوائد اقتصاديه معينة، اذ يؤدى الاتحاد الى خلق سوق اوسع يساعد على استغلال الموارد الى اقصى حد ممكن، كما انه قد يشجع على جذب رؤوس الاموال الأجنبية واستثمارها لصالح البلد[3]. كما ان الاتحاد يوفر فرصة للمناطق الفقيرة للحصول على مساعدات من المناطق الغنية سواء على المستوى المحلي (الاقليم) او المستوى الاقليمي (دول الجوار) او على المستوى الدولي (الاستثمارات

(1) ينظر: المادة (4،121) من الدستور العراقي لسنة 2005. كذلك ينظر: قحطان احمد سليمان، النظرية الاتحادية والمشروع المقترح للعراق، مجلة دراسات عراقية، عدد (2)، بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات، 2005، ص126 وما بعدها.

(2) د.بول بوث، دليل وجيز الى التدابير المالية في الدولة الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ت/ نور الاسعد ،بيروت،2005،ص1.

(3) قاسم حسن العبودي، الجوانب المالية والاقتصادية في النظام الفدرالي، مقال منشور بتاريخ 30 ابريل/2008، على الموقع الالكتروني:https://www.almothaqaf.com/c/d .

الأجنبية لرؤوس الاموال الدولية)[1]. وذلك كون هذا النوع من الاتحادات تضمحل فيه التمردات والعنف بين الجماعات الاجتماعية والسياسية مما يشجع الافراد داخل وخارج هذا البلد او ذاك استخدام رؤوس اموالهم وبالتالي الحصول على فوائد ومكاسب مالية ضخمة[2].

3- ومما يشجع (الاتحاد) عامل صغر حجم الوحدات الداخلية ضمن الاتحاد ويظهر ذلك واضحا في صغر مساحة كل من (امارات الخليج العربي) الداخلة ضمن (اتحاد الامارات العربية) وقلة عدد سكانها وانعكاسات الرفاهية والامن والاستقرار. ومن ذلك يظهر ان في اتحادها ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية.

4- وقد يكون الاتحاد هو الامل في الوصول الى (ادارة كفؤة)، اذ ان الدول النامية تتصف عادة بقلة (القوى العاملة الماهرة) وان بقاءها بشكل منفرد يعني بطأ عملية التطور الفني والاداري والاقتصادي والسياسي[3].

5- اما من الناحية العسكرية فان (الاتحاد) يعني تركيز عمليات القوات المسلحة والدوائر المدنية الاخرى داخل الاقاليم المتحدة او الدول المتحدة اذ ان الشعور بالخطر يولد هذا الاتحاد وبالتالي الدفاع عن الجماعات التي يضمها هذا الاتحاد وبالتالي الوقوف في وجه الخطر الخارجي و تطوير امكانيات الاقاليم ضمن الدولة الاتحادية (اقصد الفدرالية) على مختلف الصعد العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية[4].

الواقع هناك الكثير من الاتحادات قد نشأت وهناك الكثير من الدول قد تفككت الا ان المهم في هذا او ذاك هو رغبة الشعوب او الشعب في ذلك. وان لا تكون القوى السياسية سواء الدولية او الإقليمية او حتى المحلية

(1) جورج اندرسون، الفدرالية المالية ،ت/ مها تكلا و مها بسطامي، منتدى الاتحادات الفدرالية،2009،ص27.

(2)Charle Henry Alexandrowicz ،Constitutional Development in India ،Oxford University press ، 1957P.169.،

(3) شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي، المركز العربي للنشر والتوزيع،مصر،2018،ص38.

(4) الدستور العراقي لعام 2005، المادة (110–ثانياً).

هي صاحبة القول الفصل بل رغبة وارادة الشعب او الشعوب المكونة للمجتمع السياسي هي صاحبة القول الفصل.

ولو درسنا حالة الفدرالية في العراق على ضوء المفهوم الفدرالي الاتحادي في الفكر السياسي المعاصر وكذلك الفقه السياسي المعاصر على ضوء التجارب العالمية السالفة الذكر لوجدنا هناك الكثير من عدم الفهم للفلسفة والتطبيق الفدرالي (الاتحادي) بالمفهوم السليم و يمكن اجمالها بما يلي[1]:

أ.ان الفدرالية تعني الاتحادية.. وعليه فان اي توجه انفصالي او استقلالي خارج إطار الفلسفة الاتحادية والمجتمع الشامل والنظرية العامة للدستور هو ضار على المدى الحالي والمستقبلي في مصلحة الاكراد والعرب والمكونات الاخرى في ان واحد. بمعنى اخر فان اي تفكير انفصالي سيعمل بالتأكيد ضد (الهوية الوطنية العراقية) التي ينتمي اليها العراقيين جميعا عرباً او اكراداً او اقليات او جماعات اثنية دينية او قومية او لغوية.

ب. ليس من صلاحية اي طرف محلي او اداري ان يقرر شكل الحكم والنظام السياسي في العراق بل يقرره الشعب مصدر السلطة والسلطان. ويتجسد ذلك (بدستور) ونظرية سياسية لا تخرج عن الإطار العام للفدرالية وليس الكونفدرالية. ويفترض ان تكون المبادئ العامة للدستور فوق الانتماءات الأولية او البدائية.

ت. ان الفقه السياسي والفكر السياسي للفدرالية المعاصرة يؤكد على ان لا ديمقراطية بمفهومها الحقيقي بدون تطبيق الفدرالية في اي دولة اي قد ارتبطت الفدرالية بالديمقراطية فكرا وسلوكا بما لدوافعها الحقيقية من خدمة المجتمع السياسي والنظام الانسان وحقوق الانسان.

ث. وباعتبار ان الديمقراطية هي أفضل حل لكل العقد والمشاكل لعموم المجتمع او المجتمعات وباعتبارها أفضل شكل من اشكال ممارسة الحكم عبر دستور دائم او كل الحقوق والواجبات بغض النظر عن (العرق والجنس واللون والعقائد)، فاعتقد ان ذلك هو تجسيد للفلسفة الاتحادية (الفدرالية) في الفكر السياسي المعاصر.

(1) لطيف كريم محمد، العراق بين الفدرالية وشبح التقسيم، مصدر سابق، ص95.

الخاتمة

يتجه العالم في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين من حيث الفكر السياسي المعاصر ومن حيث الجانب المتعلق بالمسألة الديمقراطية وحقوق الانسان الى اللامركزية في الحكم وتطبيقاتها الأكاديمية الا وهو (الفدرالية) وتطبيق قاعدة توسيع الديمقراطية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي في عالم تتضاءل فيه سيادة الدولة وتتزايد بين الدول روابط شتى. فهناك الان في هذا العالم الذي نحن بصدده أكثر من اربعة وعشرون دولة تضم أكثر من 40% من سكان العالم اليوم تعكس كل منها الخصائص الأساسية للدولة الفدرالية وتطبيقاتها.

عبر دراستنا للنظم الفدرالية لا نستطيع الاقرار بان اي من هذه تشكل نموذجا صالحا للتطبيق في كل زمان ومكان لان ذلك خاضع لمستوى الوعي الجمعي والترتيب السياسي ونوع السياسات الحكومية والوضع الديموغرافي ومستوى التماسك في الاندماج الاجتماعي والسياسي، إذا قلنا ان للظروف والاوضاع الإقليمية دور في تأجيج اللاوعي او الوعي الجمعي للجماعات التي تؤسس البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجتمع معين في مكان وزمان معين.

وغالبا ما ارتبطت في الوقت الحاضر مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان بالفدرالية لأنها اصبحت مطلبا شعبيا ورسميا على كافة الصعد المحلية والدولية كما يظهر من مطالبات المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك الشعوب التي تبحث عن حياة أفضل سيما ان المواثيق والعهود والقوانين الدولية تشجع وتؤيد هذا الاتجاه في الفكر السياسي العالمي.

أن المجتمع العراقي شديد التنوع يحتاج إلى أطار حكم ديمقراطي يحافظ على حقوق جميع مكونات المجتمع ويسمح بتمثيلها، ونظراً لهذه الخصوصية فأن نظام الحكم الديمقراطي هو النظام الوحيد القادر على التعامل بصورة ايجابية مع مسألة التنوع والتعدد الاجتماعي والسياسي والديني والمذهبي والقومي، فالتعامل السلبي مع هذا التنوع الشديد في المجتمع العراقي يفضي حتما إلى انقسامات مجتمعية ويغذي الصراعات الأثنية والعرقية والمذهبية، وهي صراعات بدورها قد تشكل تحديات حقيقية امام الخيار الديمقراطي في العراق. وبالتالي فإن الفشل في معالجة هذه الصراعات ضمن أطار حكم ديمقراطي فدرالي سيعبد الطريق من جديد للعودة إلى الدكتاتورية وربما اشعال فتيل حرب أهلية جديدة.

وعليه فان خيار الفدرالية بمفهومها ومضمونها يحقق الوحدة الوطنية ويجنب البلد او البلدان منزلقات التقسيم بكل اشكاله وهذا بحد ذاته تجسيد لتوسيع قاعدة الديمقراطية للفكر السياسي المعاصر.

المصادر:

1. إسماعيل الغزال، القانون الدستور والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1993.
2. بول بوث، دليل وجيز الى التدابير المالية في الدولة الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ت/ نور الاسعد، بيروت،2005.
3. جورج اندرسون، الفدرالية المالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، ت/ مها تكلا ومها بسطامي ،2009.
4. حمدي القبيلات، القانون الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2008 .
5. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.
6. رونلد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، ت/ غالي برهومي، ومها البسطامي ومها تكلان، طبعة خاصة، كندا، 2009.
7. شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر،2018.
8. عباس لطيف كريم، الفدرالية في العراق دراسة في تجربة إقليم كردستان بعد عام 2003، ط1، مركز كردستان للدراسات، أربيل، 2016.
9. عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفدرالية، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، المتنبي،2017.
10. عبد المنعم احمد أبو طبيخ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفدرالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009.
11. قاسم حسن العبودي، الجوانب المالية والاقتصادية في النظام الفدرالي، مقال منشور بتاريخ 30 ابريل/2008، على الموقع الالكتروني: https://www.almothaqaf.com.
12. قحطان احمد سليمان، النظرية الاتحادية والمشروع المقترح للعراق، مجلة دراسات عراقية، عدد (2)، بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات، 2005.
13. قحطان احمد سليمان، الوجيز في علم السياسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2009.
14. للمزيد من التفصيل ينظر: حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي، بيروت 2019.
15. للمزيد من التفصيل ينظر: غانم محمد صالح، الدولة الموحدة والدولة الاتحادية (الفدرالية)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (6)، 2009.
16. معاهدة إنشاء الاتحاد السوفيتي،2021، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/

17. منتدى الاتّحادات الفدراليّة، الخيارات الفدراليّة وغيرها من الوســـائل للتّوفيق بين المجموعات المتنوّعة، كندا،2015.

18. ناجي محمد عبد الله، عباس لطيف كريم، مستقبل النظام الفدرالي في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 15–16، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

19. هارولد زنيك، نظام الحكم والسياسة في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة محمد صبحي، مطبعة المعرفة، القاهرة،1958.

20. ينظر: لطيف كريم محمد، العراق بين الفدرالية وشبح التقسيم، مجلة حمورابي، العدد 9، 2014.

21. Charle Henry Alexandrowicz، Constitutional Development in India، Oxford University press، 1957.

22. Endrson William، The national government of the united states، New York، 1941 .

References

1. Ismail Al-Ghazal, Law, Constitution and Political Systems, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1993.
2. Paul Booth, A Brief Guide to Fiscal Measures in the Federal State, Forum of Federations and the National Democratic Institute for International Affairs, T. / Nour Al-Asaad, Beirut, 2005.
3. George Anderson, Fiscal Federalism, Forum of Federations, T/ Maha Takla and Maha Bastami, 2009.
4. Hamdi Al-Qubeilat, Administrative Law, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, 2008.
5. The Permanent Iraqi Constitution of 2005.
6. Ronald L. Watts, Federal Regulations, Forum of Federations, T/ Ghali Barhoumi, Maha Bastami and Maha Taklan, Special Edition, Canada, 2009.
7. Shorsh Hassan Omar, Characteristics of the Federal System, The Arab Center for Publishing and Distribution, Egypt, 2018.
8. Abbas Latif Karim, Federalism in Iraq: A Study of the Experience of the Kurdistan Region after 2003, 1st Edition, Kurdistan Center for Studies, Erbil, 2016.
9. Abdul Azim Jabr Hafez, The Federalism Controversy, Thaer Al-Asami Foundation, Baghdad, Al-Mutanabbi, 2017.
10. Abdel Moneim Ahmed Abu Tabikh, Distribution of Specializations in the Federal State, unpublished MA thesis, Arab Open Academy in Denmark, Faculty of Law and Political Science, 2009.

11. Qasim Hassan Al-Aboudi, Financial and Economic Aspects of the Federal System, article published on April 30, 2008, on the website: https://www.almothaqaf.com.
12. Qahtan Ahmed Suleiman, The Federal Theory and the Proposed Project for Iraq, Journal of Iraqi Studies, No. (2), Baghdad, Iraq Center for Research and Studies, 2005.
13. Qahtan Ahmed Suleiman, Al-Wajeez in Political Science, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman, 2009.
14. For more details, see: Hamid Hanoun, Principles of Constitutional Law and the Evolution of the Political System, Beirut 2019.
15. For more details, see: Ghanem Muhammad Salih, The Unified State and the Federal State (Federal), the Iraqi Center for Strategic Studies, Baghdad, No. (6), 2009.
16. Treaty establishing the Soviet Union, 2021, Wikipedia, the free encyclopedia, https://ar.wikipedia.org/wiki/
17. The Federation of Federations Forum, Federal Options and Other Means of Reconciliation among Diverse Groups, Canada, 2015.
18. Naji Muhammad Abdullah, Abbas Latif Karim, The Future of the Federal System in Iraq, Hammurabi Journal for Studies, No. 15-16, Dar Al-Mahaja Al-Bayda for Publishing and Distribution, Beirut, 2015.
19. Harold Zenick, System of Governance and Politics in the United States of America, translated by Muhammad Sobhi, Knowledge Press, Cairo, 1958.
20. Latif Karim Muhammad, Iraq between Federalism and the Phantom of Partition, Hammurabi Magazine, Issue 9, 2014.
21. Charle Henry Alexandrowicz, Constitutional Development in India, Oxford University press, 1957.
22. Enderson William, The national government of the united states, New York, 1941.